

الدار البيضاء، في 25 فبراير 2014

## على إثر نشر تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2012 ليدك تقدم التوضيحات التالية

يخضع التدبير المفوض باستمرار و بشكل طبيعي لافتحاصات بطلب من السلطات. افتحاص المجلس الأعلى للحسابات (القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية)، يدخل في هذا الإطار و يتم بشكل دوري. يتعلق الأمر إذا بعملية اعتيادية بالنسبة إلى ليدك. مهمة المراقبة المنجزة من طرف المجلس الجهوي للحسابات حول التدبير المفوض لخدمات الماء، الكهرباء، الإنارة العمومية و التطهير السائل للدار البيضاء الكبرى، انطلقت في أبريل 2011 و اتبعت مسارها في احترام للمسطرة.

خلال هذه السيرة، برهنت ليدك عن تعاون و شفافية تامة، خاصة في إطار الشراكة المؤسسة مع السلطة المفوضة و في احترام للمقتضيات التعاقدية.

هكذا، ففي مارس من سنة 2013، خلصت سيرة الافتحاص إلى أول تقرير مؤقت للمجلس الجهوي للحسابات يضم 330 ملاحظة. و في ماي 2013، وجهت ليدك أجوبتها إلى المجلس، و التي تم تحديدها بتنسيق و وثيق مع المصلحة الدائمة للمراقبة للسلطة المفوضة.

اليوم، ليدك أخذت علما بتقرير 2012 للمجلس الجهوي للحسابات كما تم نشره في فبراير 2014، يتضمن 41 ملاحظة تهم كلا من السلطة المفوضة و المفوض له. إجابات ليدك عن هذه الملاحظات تم وضعها رهن إشارة السلطة المفوضة و سلطة الوصاية (وزارة الداخلية).

و يمكن تصنيف هذه الملاحظات في نوعين :

- ملاحظات تم فيما سبق أخذها بعين الاعتبار من طرف ليدك أو تتطلب شرحا تكميليا من طرف ليدك، مثل الملاحظة المرتبطة بمطابقة بعض بنود عقد التدبير المفوض مع القوانين و الأنظمة المعمول بها أو مثل الملاحظة المتعلقة بتصفية «ليدك للخدمات».
- ملاحظات توصي بتحسينات سيتم أخذها بعين الاعتبار في إطار المراجعة الخماسية الثانية، مثل الملاحظة المرتبطة بفوترة المساهمات بالنسبة لتطهير المياه المطرية أو مثل الملاحظة المتعلقة بتطور حكمة العقد.

ليدك ستطلع المجلس حول تتبع التوصيات المرتبطة بالملاحظات الـ 41.

و يجب التأكيد على أن الأهداف الكبرى المحددة للتدبير المفوض بالدار البيضاء في مجال إنجاز برنامج الاستثمار و تحسين النجاعة القصوى للخدمة، تم احترامها.